

التكنولوجيا المالية ودورها في تحقيق الشمول المالي من وجهة نظر موظفي مصرف الراجحي

إعداد الطالب/

سلطان بن حمد إبراهيم العوض

إشراف/

د. الفيصل عبد الحميد

د. فايز جراد

العام الدراسي:

2025

مقدمة:

شهد قطاع التكنولوجيا المالية تطورًا هائلًا وانتشارًا واسعًا على مستوى العالم، مدفوعًا بالجهود الحثيثة التي تبذلها الشركات العاملة في هذا المجال. فقد قدمت هذه الشركات حلولًا مالية متقدمة تعتمد على أحدث التقنيات، مما أسهم في تسريع العمليات المالية وتبسيطها، بالإضافة إلى توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية بشكل كبير، بدءًا من تطبيقات الدفع الرقمي وصولًا إلى إتاحة القروض عبر الإنترنت. ومع استمرار التقدم التكنولوجي والانتشار المتزايد للتكنولوجيا المالية، يشهد الاستثمار في هذا القطاع نموًا متواصلًا عالميًا، حيث تسعى الشركات إلى تطوير بيئة أعمالها وتعزيز الشمول المالي، مع التركيز على توسيع خدماتها لتشمل جميع فئات المجتمع، بما في ذلك الفئات المستبعدة ماليًا (كردوسي، 2024).

تُعد التكنولوجيا المالية (Financial Technology) تحولًا ثوريًا في الاقتصاد العالمي، حيث تمثل أحد المفاهيم الحديثة في القطاع المالي، وذلك بفضل ما تقدمه من خدمات وتقنيات متطورة، مثل الذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence)، وتحليل البيانات (Data Analysis)، والعملات الرقمية أو المشفرة (Cryptocurrency)، وتقنية البلوك تشين (Blockchain). وقد أسهمت هذه التقنيات في تمكين المؤسسات المالية والشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية (FinTech) من توسيع نطاق خدماتها المالية، مما أتاح الفرصة للفئات غير المشمولة ماليًا، سواء من الأفراد أو المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، للوصول إلى الخدمات المصرفية. كما ساعدت هذه التطورات على خفض تكاليف تقديم الخدمات المالية وتحسين كفاءتها بشكل ملحوظ (صابر، 2023). في ظل الطفرات التكنولوجية المتسارعة التي يشهدها العالم اليوم، والتي أسهمت بشكل كبير في إعادة تشكيل النظام الاقتصادي العالمي، برزت العديد من المصطلحات الجديدة في المجال الاقتصادي، مثل

العولمة (Globalization) والذكاء الاصطناعي (Artificial Intelligence)، وغيرها من المفاهيم الحديثة. ومن بين هذه المصطلحات، حظي مفهوم الشمول المالي (Financial Inclusion) باهتمام واسع خلال السنوات الأخيرة، خاصة في الدول التي تقتقر إلى آليات السوق الفعالة، حيث يُنظر إليه كأداة رئيسية لتعزيز الشفافية والاستقرار المالي. ولم يعد تحقيق الشمول المالي مجرد هدف بعيد المنال أو رفاهية اقتصادية، بل أصبح ضرورة ملحة وتحديًا جوهريًا لصانعي القرار، كونه يشكل أحد الركائز الأساسية للنمو الاقتصادي. كما أنه يلعب دورًا محوريًا في دمج الاقتصاديات غير الرسمية ضمن الهيكل الاقتصادي الرسمي، لا سيما في الدول النامية (عطية، 2021).

من المؤكد أن هناك علاقة طردية وثيقة بين توطين التكنولوجيا المالية وتحقيق الشمول المالي، إذ تلعب هذه التكنولوجيا دورًا محوريًا في دعم وجذب الاستثمار وتعزيز الابتكار في آليات تفعيل الاقتصاد المعرفي، مما يسهم في تحقيق الشمول المالي بمفهومه الشامل. فعلى سبيل المثال، يُعد التثقيف المالي (Financial Literacy) عنصرًا أساسيًا في تحقيق الشمول المالي، حيث يهدف إلى رفع وعي المستهلكين والمستثمرين بالخدمات والمنتجات المالية المتاحة، إلى جانب المخاطر المرتبطة بها، وذلك من خلال الإرشاد المالي وتقديم التوجيه اللازم لاتخاذ قرارات مالية مستدامة تضمن تحقيق الرفاهية الاقتصادية. وفي ظل هذا التوجه، أصبح التصدي للعوائق التي تحول دون تحقيق الشمول المالي من أهم التحديات المعاصرة، لا سيما تلك المرتبطة بانعدام الثقة المجتمعية في استخدام التقنيات المالية الحديثة والخدمات المالية غير التقليدية. فكثير من الأفراد يفتقرون إلى المعرفة الكافية حول هذه الخدمات، فضلًا عن المخاوف المتعلقة بالأمان السيبراني، مما يدفع بعض العملاء إلى تفضيل وسائل الدفع التقليدية، مثل الدفع عند الاستلام. كما تواجه جهود تحقيق الشمول المالي تحديات أخرى، منها انخفاض مستويات الدخل، وصعوبة الوصول إلى مقدمي الخدمات المالية، وعدم القدرة على توفير

الضمانات اللازمة لفتح حسابات مصرفية، وغيرها من العقبات التي لا تزال تحد من انتشار الحلول المالية الرقمية (عطية، 2021).

ووفقاً لما سبق؛ فسوف يقوم الباحث بعمل دراسة عن التكنولوجيا المالية ودورها في تحقيق الشمول المالي مُطبقة على مجموعة من موظفي بنك الراجحي بالمملكة العربية السعودية.

مشكلة الدراسة:

على الرغم من التوسع الكبير في اعتماد التكنولوجيا المالية داخل البنوك السعودية، لا تزال هناك حاجة ملحة لدراسة مدى تأثير هذه التقنيات على تحقيق الشمول المالي، خاصة من وجهة نظر موظفي البنوك الذين يتعاملون بشكل مباشر مع الأدوات المالية الرقمية. ويواجه العديد من عملاء مصرف الراجحي صعوبة في الحصول على خدمات مالية بسرعة وكفاءة، وبتكاليف منخفضة، مما قد يعكس ضعفاً في مستوى الشمول المالي. ويُعزى هذا الضعف، في جزء منه، إلى تدني مستوى الوعي المالي، إلى جانب قلة الإقبال على استخدام التكنولوجيا المالية في بعض مناطق المملكة، وهو ما يشكل تحدياً أمام تعزيز الشمول المالي وتوسيع نطاق الخدمات المصرفية الرقمية. لذا جاء هذا البحث للكشف عن التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي، ومن أجل التخلص من التقليدية في العمل أولاً، وروتينية المعاملات ثانياً. وبناءً عليه تتمحور مشكلة البحث الحالي حول الإجابة على السؤال الرئيس التالي:

ما دور التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي من وجهة نظر موظفي بنك الراجحي بالمملكة العربية السعودية؟

أهمية الدراسة:

- الأهمية النظرية: يساهم هذا البحث في إثراء الدراسات الأكاديمية المتعلقة بدور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي، مع التركيز على البيئة المصرفية في المملكة العربية السعودية. كما يساعد في تحليل تأثير الابتكارات المالية الرقمية، مثل أنظمة الدفع الإلكتروني وخدمات التمويل الرقمي، على تحسين إمكانية الوصول إلى الخدمات المصرفية. بالإضافة إلى ذلك، يساهم البحث في تطوير إطار نظري يُمكن الباحثين والمتخصصين في المجالين المصرفي والتكنولوجي من فهم آليات عمل التكنولوجيا المالية ومدى تأثيرها على النظام المالي.

- الأهمية التطبيقية: يمكن أن يساهم هذا البحث في تقديم توصيات لإدارة بنك الراجحي حول سبل تحسين وتوسيع استخدام التكنولوجيا المالية لتعزيز الشمول المالي. كما يساهم في تعزيز وعي موظفي البنك بأهمية التكنولوجيا المالية ودورها في توفير خدمات مالية أكثر شمولاً للعملاء. بالإضافة إلى ذلك، قد تساعد نتائج البحث في تطوير وتحسين المنتجات المصرفية الرقمية، بما يضمن تلبية احتياجات الفئات غير المشمولة ماليًا بشكل أكثر كفاءة وفاعلية.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

1. توضيح مفهوم التكنولوجيا المالية وكل ما يتعلق بها.
2. تحديد المبادئ والركائز لتعزيز الشمول المالي.
3. تحليل واقع التكنولوجيا المالية في بنك الرياض بالمملكة العربية السعودية.
4. التعرف على طبيعة العلاقة بين تطبيق التكنولوجيا المالية وتعزيز الشمول المالي.

تساؤلات الدراسة

ينبثق من السؤال الرئيسي السابق عدة تساؤلات بحثية وهي:

1. ما واقع الشمول المالي في بنك الراجحي في ظل التوجه نحو التكنولوجيا المالية؟
2. ما أثر الدفع الإلكتروني باستخدام الإنترنت والهاتف المحمول على الشمول المالي في البنك؟
3. ما أثر بطاقات الائتمان على الشمول المالي في مصرف الراجحي؟

فروض الدراسة:

بناءً على أهداف الدراسة، تقوم الدراسة باختبار الفرضية الرئيسية الآتية:

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتكنولوجيا المالية على الشمول المالي في مصرف الراجحي عند مستوى دلالة (0.05).

الدراسات السابقة:

استعرض الباحث عدد من الدراسات السابقة العربية والأجنبية الحديثة، والتي تم من خلالها تناول التكنولوجيا المالية والشمول المالي، وقد قام الباحث بعمل مسح لمصادر المعلومات الورقية من خلال زيارة المكتبات الأكاديمية والمكتبة الرقمية السعودية، وتم عرض الدراسات العربية والأجنبية وفق منهجية طرح موحدة اعتمدها الباحث. وذلك كما يلي:

1. دراسة (بوصفصاف، 2024) بعنوان " دور التسويق الرقمي للخدمات المصرفية في تحقيق

الشمول المالي: دراسة حالة مصرف قطر الإسلامي QIB".

يهدف هذا البحث إلى دراسة دور التسويق الرقمي في تعزيز الشمول المالي لدى مصرف قطر الإسلامي، وذلك من خلال منهج دراسة الحالة لفهم استراتيجيات التسويق الرقمي التي يعتمدها

المصرف وأثرها على تحسين تجارب العملاء، وزيادة الوعي المالي، وتعزيز الولاء، إلى جانب ترسيخ ثقافة الادخار والاستثمار. وأظهرت نتائج البحث أن التسويق الرقمي يلعب دورًا محوريًا في تحقيق الشمول المالي للمصرف، حيث أكدت النتائج على أهمية توجيه العملاء نحو الخدمات المصرفية الرقمية عبر برامج التوعية، بالإضافة إلى توفير تجارب مستخدم مبتكرة وفعالة. ويساهم ذلك في تعزيز المعرفة المالية، وبناء علاقات طويلة الأمد مع العملاء، وتعزيز ثقتهم في المصرف، مما يدعم مكانته في السوق المالية الرقمية.

2. دراسة (شبكة، 2023) بعنوان " التكنولوجيا المالية: مفهوم، تطور، مخاطر".

يهدف هذا البحث إلى استعراض مفهوم التكنولوجيا المالية، حيث شهد العالم طفرة تكنولوجية واسعة أثرت في مختلف القطاعات، بما في ذلك القطاع المالي، مما أدى إلى تطوير مجموعة من المنتجات المالية التي أسهمت في تطور الصناعة المصرفية. ومع مرور الوقت، أصبحت التكنولوجيا المالية عنصرًا أساسيًا في حياة الأفراد، وبدأت البنوك في توظيفها لتعزيز كفاءة خدماتها. اعتمد البحث على المنهج الوصفي مستندًا إلى أدواته الرئيسية، مثل الوصف، والملاحظة، والاستقراء، والتحليل. وقد تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث: تناول المبحث الأول نشأة مصطلح التكنولوجيا المالية وتعريفه، بينما ركز المبحث الثاني على تطور آليات التكنولوجيا المالية وتأثير الابتكارات المالية في تقديم خدمات مصرفية متقدمة. أما المبحث الثالث، فناقش التحديات والمخاطر المحتملة التي تواجه التكنولوجيا المالية. وخلص البحث إلى أن التكنولوجيا المالية تلعب دورًا جوهريًا في تطوير الخدمات المصرفية، وأن انتشارها يعد نتيجة حتمية للثورة المعلوماتية التي يشهدها العالم اليوم.

3. دراسة إيديغبونيا، وتيولواني Ediabonya, Tioluwani (2023) بعنوان " دور

التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي في الأسواق النامية والناشئة: القضايا

والتحديات والآفاق".

تبحث هذه الورقة البحثية في فعالية ابتكارات التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي داخل الأسواق النامية والناشئة، مع التركيز على نيجيريا كدراسة حالة. كما تناقش التحديات التي تعوق تحقيق الشمول المالي، ودور الحكومة والمؤسسات المالية وشركات التكنولوجيا المالية في ضمان توفير الخدمات المصرفية لغالبية السكان غير المتعاملين مع البنوك في هذه الأسواق. واعتمد البحث على التحليل المقارن، وكشفت نتائجه عن استمرار الفجوة في الشمول المالي رغم الجهود المتعددة التي بذلتها الحكومة والجهات التنظيمية والمؤسسات المالية، والتي شملت تطوير منصات رقمية متنوعة، مثل الدفع عبر الهواتف الذكية، وأجهزة الصراف الآلي، وخدمات الأموال المتنقلة. وترجع هذه الفجوة إلى عدة عوامل، أبرزها الأمية، وضعف البنية التحتية، وانقطاع التيار الكهربائي، وضعف تغطية شبكات الاتصالات، خصوصًا في المناطق الريفية، إضافةً إلى الأعطال المتكررة في شبكات البنوك، وارتفاع الرسوم المالية غير المبررة، وعدم تناسق المعلومات، وانتهاكات خصوصية البيانات، وغيرها من التحديات التي تعيق تحقيق شمول مالي مستدام.

4. دراسة (بوشناف، 2023) بعنوان " التكنولوجيا المالية كدعامة لتحقيق الشمول المالي في

الجزائر: الواقع والآفاق"

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على مفهوم التكنولوجيا المالية وأهميتها، بالإضافة إلى استكشاف كيفية استفادة البنوك وشركات التكنولوجيا المالية من التعاون المشترك بينهما بما يحقق مصلحة الطرفين. كما تتناول الورقة واقع النظام المصرفي الجزائري خلال الفترة 2011-2017،

مستخدمةً المنهج التحليلي الوصفي لدراسة التطورات في هذا المجال. وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات، أبرزها ضعف مستويات الشمول المالي في الجزائر، ويعزى ذلك إلى انخفاض معدل الوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية واستخدامها. ويؤكد هذا الواقع على أهمية تسريع وتيرة الابتكارات المالية داخل المنظومة المصرفية الجزائرية لتعزيز الشمول المالي وتحقيق تكامل أكبر بين القطاع المصرفي والتكنولوجيا المالية.

5. دراسة خان وآخرون (Khan et al 2023) بعنوان " تبني التكنولوجيا المالية، والبيئة

التنظيمية، واستقرار البنوك: دراسة تجريبية من اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي".

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير تبني التكنولوجيا المالية على استقرار القطاع المصرفي في دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة من 2010 إلى 2022، مع التركيز على دور اللوائح التنظيمية للتكنولوجيا المالية في هذا السياق. ولتحقيق ذلك، قام الباحثون ببناء مؤشر لقياس مدى تبني البنوك للتكنولوجيا المالية، مستندين إلى عدة عوامل رئيسية.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبيان كأداة بحثية، حيث شملت العينة النهائية 184 بنكًا، ما يمثل 80% من إجمالي البنوك في دول مجلس التعاون الخليجي. وأظهرت النتائج أن تبني التكنولوجيا المالية أدى إلى انخفاض استقرار البنوك في المنطقة، إلا أن تأثيره يختلف باختلاف خصائص كل بنك وكل دولة. فعلى سبيل المثال، البنوك الكبيرة وذات رأس المال القوي أقل عرضة للتأثيرات السلبية للتكنولوجيا المالية. كما أن التأثير السلبي على الاستقرار المالي يكون أقل لدى البنوك الإسلامية، والأجنبية، والحكومية.

بالإضافة إلى ذلك، لوحظ أن البنوك العاملة في قطاعات مصرفية متطورة وأكثر تنافسية تشهد انخفاضًا أقل في مستوى عدم الاستقرار المالي عند تبني التكنولوجيا المالية. وقد تم تأكيد هذه النتائج باستخدام

مؤشر بديل لقياس تبني التكنولوجيا المالية. وتختتم الدراسة بمناقشة الآثار السياسية والاقتصادية المترتبة على هذه النتائج، مع تقديم توصيات لصناع القرار في دول مجلس التعاون الخليجي.

6. دراسة وان، هون Wan & Hon (2023) بعنوان " هل التكنولوجيا المالية مفيدة للتمويل

الأخضر؟ أدلة تجريبية من البنوك المدرجة في الصين".

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف العلاقة بين تطوير التكنولوجيا المالية في البنوك وتعزيز التمويل الأخضر، وذلك من خلال تحليل بيانات 59 بنكًا صينيًا مُدرجًا في البورصة خلال الفترة من 2011 إلى 2020. وتوصلت النتائج إلى أن تطوير التكنولوجيا المالية يسهم بشكل كبير في دعم نمو التمويل الأخضر. كما أظهرت الدراسة أن تأثير التكنولوجيا المالية يكون أكثر وضوحًا في البنوك ذات الدخل الصافي المرتفع أو المؤسسات المصرفية الواقعة في المنطقة الشرقية، مما يعكس وجود تباين ملحوظ في مدى تأثيرها بين مختلف البنوك. وأخيرًا، وجدت الدراسة أن التكنولوجيا المالية تعزز التمويل الأخضر من خلال تحسين قدرات البنوك على إدارة المخاطر ورفع كفاءتها التشغيلية، مما يسهم في تحقيق استدامة مالية أكثر فاعلية.

7. دراسة شبانة وشاهين (2023) بعنوان " نموذج مقترح لقياس أثر الشمول المالي على

القيمة الاقتصادية المضافة للبنوك التجارية المصرية: دراسة تطبيقية".

يهدف هذا البحث إلى دراسة تأثير الشمول المالي، باعتباره أحد آليات التكنولوجيا المالية والتحول الرقمي، على القيمة الاقتصادية المضافة للبنوك التجارية المصرية. لتحقيق ذلك، يقترح البحث نموذجًا محاسبيًا يتضمن أبرز مؤشرات الشمول المالي، بهدف قياس أثره على القيمة الاقتصادية المضافة، التي تُعد من أحدث مؤشرات تقييم الأداء المالي للبنوك.

وللتحقق من أهداف وفروض البحث، تم اتباع الأسلوب التطبيقي، حيث جُمعت البيانات الفعلية حول مؤشرات الشمول المالي وحُسبت القيمة الاقتصادية المضافة لعينة من 6 بنوك تجارية خلال فترة زمنية امتدت من 2016 إلى 2021. وتضم العينة بنكين من القطاع العام، وبنكين من القطاع الخاص، وبنكين من فروع البنوك الأجنبية. وتوصل البحث إلى عدة نتائج، من أبرزها:

- وجود فروق ذات دلالة معنوية بين البنوك العامة والخاصة والفروع الأجنبية فيما يتعلق بمؤشرات قياس الشمول المالي بأبعاده الثلاثة: الإتاحة، الوصول، والاستخدام.
- وجود تباين معنوي بين البنوك محل الدراسة فيما يخص القيمة الاقتصادية المضافة، وفقًا لنوع القطاع المصرفي.
- وجود علاقة وتأثير معنوي بين التوسع في أنشطة الشمول المالي وتحقيق قيمة اقتصادية مضافة للبنوك، ما يؤكد أهمية تعزيز استراتيجيات الشمول المالي كعامل رئيسي في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية المصرية.

8. دراسة مريم، وهيبة (2023) بعنوان " واقع التكنولوجيا المالية في الوطن العربي ودورها في تعزيز الشمول المالي".

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع التكنولوجيا المالية في الوطن العربي، باعتبارها بديلاً حديثاً للخدمات المالية، مع التركيز على التحديات والصعوبات التي تواجه الدول العربية، بالإضافة إلى استكشاف الفرص المتاحة لتعزيز دور التكنولوجيا المالية في المنطقة. وتوصلت الدراسة إلى أنه رغم نمو حجم الاستثمارات في التكنولوجيا المالية بالدول العربية، إلا أن تأثيرها في تقليص فجوة الشمول المالي لا يزال محدوداً في معظم هذه الدول. ويعزى ذلك إلى عدة معوقات، أبرزها:

- غياب القوانين والتشريعات الخاصة بتراخيص إنشاء الشركات الناشئة في هذا المجال.

- ضعف رأس المال المخاطر، مما يحد من قدرة الشركات على التوسع والابتكار.
- نقص الوعي والثقافة المالية الرقمية، مما يقلل من إقبال الأفراد والشركات على استخدام الحلول المالية الرقمية.
- عدم ملائمة بيئة الأعمال لدعم نمو وانتشار شركات التكنولوجيا المالية، مما يعوق تطورها واستدامتها.
- وتؤكد الدراسة على أهمية معالجة هذه التحديات من خلال تعزيز الأطر التنظيمية، ودعم الابتكار المالي، ونشر الثقافة الرقمية لتمكين التكنولوجيا المالية من تحقيق دورها الفعال في تحقيق الشمول المالي والتنمية الاقتصادية في الدول العربية.

9. دراسة محمد داود، وأحمد Mohd Daud & Ahmad (2022) بعنوان " الشمول المالي

والنمو الاقتصادي ودور التكنولوجيا الرقمية".

تستكشف هذه الورقة البحثية العلاقة بين الشمول المالي والتكنولوجيا الرقمية والنمو الاقتصادي، من خلال تحليل بيانات لوحية ديناميكية لعدد 84 دولة منذ الأزمة المالية العالمية. وتعتمد الدراسة على نموذج Panel، وقد أظهرت النتائج أن الشمول المالي والتكنولوجيا الرقمية لهما تأثير إيجابي ومهم على النمو الاقتصادي للدول. كما تبين أن التكنولوجيا الرقمية تعزز من تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي، مما يؤكد الحاجة إلى جهود موحدة لتحسين النظم المالية من خلال تطوير البنية التحتية للتكنولوجيا الرقمية، لضمان تحقيق تنمية اقتصادية أكثر استدامة وشمولية.

10. دراسة (بوشارب، ودريد، 2022) بعنوان " مدى تبني البنوك التقليدية الجزائرية

لخدمات التكنولوجيا المالية ودورها في تحقيق الشمول المالي: دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري".

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى تبني البنوك التقليدية الجزائرية لخدمات التكنولوجيا المالية والدور الذي تلعبه في تعزيز شمولية الخدمات المصرفية وذلك من خلال دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري. اعتمد الباحث علي الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لكونه يلاءم طبيعة الموضوع محل الدراسة، تم استخدام برنامج SPSS كأداة للدراسة، وتوصلت الدراسة إلى أن البنك يقدم خدمات مطورة وتعتمد على معظم خدمات التكنولوجيا المالية، إضافة إلى أن التكنولوجيا المالية تؤثر على جميع الأبعاد المكونة للشمول المالي.

11. دراسة (قدوري، وزغدي، 2022) بعنوان " دور التكنولوجيا المالية في تطوير

الخدمات المصرفية لتحقيق الشمول المالي في الجزائر".

هدفت هذه الورقة البحثية إلى معرفة أنماط الخدمات المصرفية الحديثة الناتجة عن التطور التكنولوجي وارتباطه بالقطاع المالي، ومدى تطبيق ذلك في القطاع المصرفي والمالي ومساهمته في مسعى تحقيق الشمول المالي في الجزائر. وفق منهج وصفي مقارن، وقد توصلت الدراسة إلى أن القطاع المصرفي والمالي في الجزائر يشهد تطوراً ملحوظاً رغم ضعف سيرورة تحسن مؤشرات الدخول إلى الشمول المالي المستهدف.

12. دراسة (عبد الله، 2019) بعنوان " دور المعايير المحاسبية المرتبطة في تفعيل

آليات ضبط مخاطر التكنولوجيا المالية وأثرها على الخدمات المصرفية الرقمية المفتوحة:

مسح ميداني".

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف دور المعايير المحاسبية المرتبطة في تفعيل آليات ضبط مخاطر التكنولوجيا المالية وتأثيرها على الخدمات المصرفية الرقمية المفتوحة، وذلك بالاعتماد على المنهج الاستقرائي. وتنقسم الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسية: تحليل مخاطر التكنولوجيا المالية وانعكاساتها على تطوير الخدمات المصرفية. واستعراض آليات ضبط مخاطر التكنولوجيا المالية، ضمن الإطار المتكامل للمعايير المحاسبية المرتبطة وقواعد الحوكمة المصرفية. وإجراء مسح ميداني لاختبار دور المعايير المحاسبية في ضبط مخاطر التكنولوجيا المالية داخل القطاع المصرفي المصري، باستخدام الاستبيان كأداة لجمع البيانات. ومن أبرز النتائج:

- تدعم التكنولوجيا المالية تحقيق الشمول المالي الرقمي، بما يتماشى مع السياسات العامة للدولة، من خلال توفير الخدمات المالية لغير المتعاملين مع البنوك، بالإضافة إلى إتاحة مصادر تمويل بديلة للمشروعات المتوسطة والصغيرة.

وتوصي تطوير القواعد الرقابية والتنظيمية المصرفية لمواكبة التطور في نماذج الأعمال المالية التكنولوجية الحديثة. واستخدام التكنولوجيا التنظيمية لضمان التوازن بين دعم المنافسة والابتكار المالي من جهة، وبين تحقيق استقرار القطاع المصرفي وحماية العملاء من جهة أخرى.

13. دراسة لي، وشين (2017) Lee & Shin بعنوان " التكنولوجيا المالية: النظام

البيئي، ونماذج الأعمال، وقرارات الاستثمار، والتحديات".

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم لمحة تاريخية عن التكنولوجيا المالية، وتناقش منظومة قطاعها. ثم ناقش نماذج أعمالها وأنواع استثماراتها المختلفة. كما تُوضح استخدام الخيارات الحقيقية في قرارات الاستثمار في التكنولوجيا المالية. وأخيراً، تُناقش التحديات التقنية والإدارية التي تواجه كلاً من شركات التكنولوجيا المالية الناشئة والمؤسسات المالية التقليدية. استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتمثلت أداة الدراسة في الاستبيان، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن التكنولوجيا المالية تعتبر ابتكاراً محورياً يغير الديناميكيات السائدة في الصناعة المالية، حيث تمثل هذه الأخيرة نموذجاً جديداً يدفع تقدم التكنولوجيا في مجال البيانات المالية وتبادلها، كما تمتاز بقدرتها على تقييم حلاً مبتكراً قادراً على تحويل الأسواق المالية التقليدية.

التعقيب على الدراسات السابقة:

اتفقت الدراسة مع باقي الدراسات في استخدام المنهج الوصفي التحليلي مثل دراسة (بوشارب، ودريد، 2022)، ودراسة (بوشناف، 2023)، ودراسة (شبكة، 2023)، ودراسة لي، وشين (2017).

كما اتفقت الدراسة مع باقي الدراسات في استخدام موظفي المصرف كعينة للدراسة مثل دراسة (قدوري، وزغدي، 2022)، ودراسة (عبد الله، 2019)، ودراسة (بوصفصاف، 2024).

كما اتفقت الدراسة مع باقي الدراسة في استخدام الاستبيان كأداة للدراسة مثل دراسة لي، وشين (2017)، ودراسة خان وآخرون (2023).

تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بتركيزها على تحليل تطور التكنولوجيا المالية داخل مصرف الراجحي ودورها في تحقيق الشمول المالي، وذلك من خلال تحليل واقع كلا المتغيرين التكنولوجيا المالية والشمول المالي ومحاولة إظهار دور هذا التطور في إتاحة الخدمة المالية وتحسينها من خلال تحليل مؤشرات الوصول والاستخدام.

المنطلقات النظرية للدراسة:

المحور الأول: التكنولوجيا المالية

مفهوم التكنولوجيا المالية:

ذكر (صابر، 2023) أنه تلعب التكنولوجيا المالية دورًا هامًا في قطاع الخدمات المالية والمصرفية، في ظل التطور الملحوظ في وسائل الاتصال الحديثة كالهواتف الذكية، بالإضافة إلى تزايد سرعة تدفق الإنترنت. وقد عرّف مجلس الاستقرار المالي التكنولوجيا المالية بأنها ابتكارات مالية قائمة على التكنولوجيا، قادرة على استحداث نماذج أعمال أو تطبيقات أو منتجات جديدة، ذات تأثير ملموس على الأسواق والمؤسسات المالية، وعلى تقديم الخدمات المالية.

تُعرّف التكنولوجيا المالية بأنها "أي اختراع أو ابتكار يعتمد على التكنولوجيا لتطوير القطاع المالي. ويرتكز هذا الابتكار على تحسين جودة الخدمات المالية، وتسهيل الوصول إليها، وخفض تكلفتها مقارنةً بالعمليات التقليدية". وقد عرّفها مجلس الاستقرار المالي بأنها "الابتكارات المالية التي تستخدم التكنولوجيا التي تُمكن من استحداث نماذج أعمال، أو تطبيقات، أو عمليات، أو منتجات جديدة تُحدث تأثيرًا ملموسًا على الأسواق والمؤسسات المالية، وعلى تقديم الخدمات المالية" (شاكير، 2022).

أهداف التكنولوجيا المالية:

تسعى التكنولوجيا المالية إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

1. تكلفة أقل: تسعى التكنولوجيا المالية إلى خفض التكلفة الحالية، وبالتالي يسمح لعدد أكبر من المستخدمين للوصول إلى الخدمات المالية والخاصة بالشركات والأفراد غير المخدومين مصرفياً.

2. خصوصية أكثر: إذ أن خدمات ومنتجات التكنولوجيا المالية مصممة وفقاً لرغبات الزبائن الشخصية فكل مصرف له حاجات مختلفة عن حاجات المصارف الأخرى ويمكن الوصول إلى ذلك من خلال عدد من القنوات.

3. السرعة: منتجات وخدمات التكنولوجيا المالية تعتمد غالباً على التكنولوجيا التقنية لإنجاز إجراءات والعمليات وهذا يعني توفير وتيرة أسرع للخدمات.

4. الانتشار: منتجات وخدمات التكنولوجيا المالية ممكن أن تكون عابرة للحدود حيث يمكنها خدمة زبائن لا ينتمون لبقعة جغرافية واحدة.

5. المقارنة: إذ إن خدمات ومنتجات التكنولوجيا المالية تمكن لزبائن من المقارنة بين العديد من الشركات والمصارف من حيث الخدمة المالية والأسعار. (نوافلة، 2025)

أهم العوامل التي ساعدت في التحول إلى التكنولوجيا المالية:

ذكر (صابر، 2023) أنه يرجع انتشار التكنولوجيا المالية إلى التطور الهائل في الصناعات التكنولوجية التي يمكن استخدامها في المجال المالي ويمكن حصر العوامل التي ساهمت في التحول للتكنولوجيا المالية فيما يلي:

▪ شهد القطاع المالي تغيرات كبيرة نتيجة ثورة الاتصالات والتكنولوجيا.

■ سرعة استخدام الناس للهواتف الذكية والإنترنت، بالإضافة إلى وفرة البيانات والمعلومات المتاحة.

■ هناك العديد من الخصائص التي تميز التجارة الإلكترونية عن التجارة التقليدية.

■ العدد المتزايد من المؤسسات المالية غير المصرفية، مثل شركات التأمين والتمويل، التي تدخل السوق لمنافسة البنوك؛ حيث تقدم العديد من هذه المؤسسات الآن مجموعة متنوعة من الخدمات المالية المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بأنشطة البنوك.

■ تنعكس فوائد العمليات المصرفية المعاصرة في تزايد اعتماد المستهلكين على الخدمات المالية المدعومة بالتكنولوجيا.

ميادين التكنولوجيا المالية:

أصبح لقطاع التكنولوجيا المالية قاعدة تنافسية قوية بفضل تقديمه خدمات مالية ذات جودة عالية وأسعار أقل مقارنة بالخدمات التقليدية التي تتسم بارتفاع تكاليفها وصعوبة الحصول عليها، وقد تنوعت ميادين استخدام التكنولوجيا المالية بشكل كبير منها:

1. الخدمات المصرفية الرقمية: منصات وتطبيقات تسهل إدارة الحسابات وإجراء المعاملات البنكية عبر الإنترنت.

2. المدفوعات الإلكترونية: تقنيات مثل المحافظ الرقمية والخدمات التي تتيح الدفع السريع والأمن من خلال الهواتف الذكية.

3. التمويل الجماعي: مثل المنصات التي تجمع التمويل من مجموعة واسعة من الأفراد لدعم المشاريع الجديدة.

4. العملات المشفرة: تقنيات مثل البلوكشين التي تدعم عملات رقمية مثل البيتكوين والإيثريوم، مما يوفر بديلاً غير تقليدي للنقود التقليدية.

5. تحليل البيانات الضخمة: مثل أدوات تستخدم لتحليل كميات هائلة من البيانات لاستخلاص رؤى قيمة تساعد في تحسين القرارات المالية. (حيمر، 2024)

فكل هذه المجالات تساهم في تعزيز كفاءة ومرونة الخدمات المالية، مما يجعل الحصول على خدمات مالية أكثر سهولة وفعالية.

المحور الثاني: الشمول المالي

مفهوم الشمول المالي:

عرفه (شاكير، 2022) الشمول المالي بأنه عملية تشمل إدماج الفئات المهمشة ماليًا، أو ذوي الدخل المحدود، غير المسموح لهم بالمشاركة في النظام المصرفي. ويُعرّف أيضًا بأنه قدرة المؤسسات المالية عمومًا على تعبئة الموارد المالية بفعالية لأغراض التنمية.

ويعرف أيضًا بأنه "جميع الوكلاء الاقتصاديين يمنحون إمكانية الوصول إلى مجموعة من الخدمات المالية المتطورة، المصممة على أساس احتياجاتهم ويتم تقديمها بتكلفة فائدة معقولة" (معاندي وبوغازي، 2024).

أهداف الشمول المالي:

تحول اهتمام العديد من الحكومات والهيئات التنظيمية المالية نحو الشمول المالي، نظرًا لارتباطه الوثيق بالاستقرار المالي والنمو الاقتصادي. وقد حقق الشمول المالي نتائج اجتماعية واقتصادية بالغة الأهمية، حيث تزايد تطبيقه في عدد من دول العالم. فعلى سبيل المثال، وثّق تقرير التنمية المالية

العالمية الصادر عن البنك الدولي أن أكثر من ثلثي الهيئات التنظيمية وأكثر من 31 دولة قد وضعت أهدافاً مالية رسمية لتحقيق الشمول المالي نظراً لتأثيره الاقتصادي واستدامته المالية. علاوة على ذلك، لا يمكن الحديث عن الاستقرار المالي في حين تظل نسبة كبيرة من السكان (سكان الريف، الفقراء، إلخ) والمؤسسات مستبعدة ماليًا من النظام الاقتصادي. إضافةً إلى ذلك، يعزز الشمول المالي المنافسة بين البنوك والمؤسسات المالية لتنويع منتجاتها وخدماتها، والتركيز بشكل أكبر على جودتها لجذب أكبر عدد ممكن من العملاء والمعاملات الباحثين عن منتجات مالية سريعة وسهلة، بتكلفة منخفضة، مع مراعاة مصلحة المستهلك. يتحقق الشمول المالي لجميع شرائح المجتمع، وخاصة الفئات المهمشة، ومحدودي الدخل، والفقراء، وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ودمجهم في القطاع المالي الرسمي من خلال الاستفادة من الخدمات المالية المناسبة لاحتياجاتهم وظروفهم. وفي ظل الاهتمام العالمي بتوسيع نطاق الشمول المالي، وإقامة تحالفات بين المؤسسات والمنظمات المالية الدولية للتنسيق والعمل ضمن آليات مشتركة وموحدة، تتزايد فوائد الشمول المالي. وتؤمن المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) التابعة للبنك الدولي بأن بناء نظام مالي شامل هو السبيل الوحيد للوصول إلى الفقراء ومحدودي الدخل. ويتحقق ذلك من خلال أهداف الشمول المالي التالية (بن ناصر، جامعة، 2022):

- تعزيز فرص الحصول على الخدمات والمنتجات المالية لجميع شرائح المجتمع، وتوعية المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية.
- تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل لتحسين الظروف المعيشية للمواطنين، وخاصة الفقراء.
- تشجيع مشاريع العمل الحر والنمو الاقتصادي.
- تمكين المشاريع متناهية الصغر من الاستثمار والتوسع.
- خفض مستويات الفقر وتحقيق الرخاء والرفاه الاجتماعي.

كل ذلك يُسهم في تحقيق النمو الاقتصادي للأفراد والدولة على حد سواء.

أبعاد الشمول المالي:

أشار (شاكير، 2022) إلى أنه يتضمن مفهوم الشمول المالي ثلاثة أبعاد رئيسية:

- الوصول إلى الخدمات المالية: يشير هذا البُعد إلى قدرة المستفيدين على الوصول إلى الخدمات المالية. ويتطلب تحديد مستويات الوصول تحليل العوائق المحتملة لفتح حساب مصرفي واستخدامه، مثل القرب من مقدمي الخدمات المصرفية (الفروع وأجهزة الصراف الآلي) التي تقدمها مؤسسات القطاع المصرفي.

- استخدام الخدمات المالية: يشير هذا البُعد إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية. ويتطلب تحديد ذلك جمع بيانات حول انتظام الاستخدام على مدى فترة زمنية محددة.

- جودة الخدمات المالية: يُمثل وضع مؤشرات لقياس بُعد الجودة التحدي الأكبر، إذ لا يزال الوصول إلى الخدمات المالية يعاني من بعض المشاكل ويختلف من بلد إلى آخر، وكذلك نوع الخدمة المصرفية. لذلك، ولضمان جودة الخدمات المالية، يجب على الأطراف المعنية وأصحاب المصلحة دراسة وقياس ومقارنة واتخاذ إجراءات بناءً على أدلة واضحة بشأن التأثير غير المباشر للخدمات المالية، لارتباطه بالعديد من العوامل التي تؤثر على جودة الخدمات، مثل جودة الخدمات المالية. وبالإضافة إلى التكلفة، فإن مدى الثقافة المالية لدى العملاء، وخدمات حماية العملاء، وشفافية المنافسة في السوق، وعوامل غير ملموسة أخرى مثل ثقة العملاء.

أهمية الشمول المالي:

الشمول المالي فوائد اقتصادية، منها امتلاك حسابات توفير لدى مقدمي خدمات مالية آمنة وبأسعار معقولة، مما يُمكن الأسر من تغطية نفقاتها غير المتوقعة أو العارضة عند ظهورها، وتحقيق مستويات استهلاك نموذجية. إلا أن هذه التحديات تُصبح صعبة المنال عند عدم توفر الخدمات. وتتجلى أهمية الشمول المالي أيضًا من خلال (قلام، ومزيان، 2023):

- تشجيع المؤسسات على تنويع منتجاتها وتحسين جودتها، مما يجذب العملاء.
- تعزيز الاستقرار المالي من خلال تحسين مستوى معيشة الفئات المحرومة والفقيرة، وتمكينها من الوصول إلى الخدمات المالية والاستفادة منها بتكلفة معقولة.
- يُحسن الشمول المالي الوساطة المالية بين الودائع والاستثمارات، مما يُفضل القطاع الرسمي على الاقتصاد الموازي.
- كما يُسهم الشمول المالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال نشر الخدمات المالية، والمساهمة في تحسين مستوى المعيشة، وتمكين الفئات المحرومة والنساء، والحد من الفقر، وتحقيق المساواة، بالإضافة إلى خلق فرص عمل خاصة من خلال دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، مما يُقلل من توسع الاقتصاد الموازي، ويُعزز الاقتصاد الرسمي.

المحور الثالث: علاقة التكنولوجيا المالية بالشمول المالي وانعكاساتها على القطاع المصرفي:

لقد أدت التكنولوجيا المالية، وستؤدي، إلى تحسين التحول نحو المعاملات الرقمية، مما يخفض تكلفة الخدمات المالية التي تقدمها المؤسسات المالية التقليدية، وسيعزز دفع العديد من الشركات الناشئة للمنافسة إقليميًا وعالميًا في الاقتصاد الرقمي، من خلال تبنيها للتقنيات الجديدة المتطورة في القطاع

المالي، وتقديم خدمات جديدة ومبتكرة تعتمد على هذه التقنيات. كما يُسهّل التقدم التكنولوجي السريع وتفضيل العملاء للقنوات الرقمية تبني نماذج أعمال جديدة، ودخول شركات غير مالية سريعة النمو (الاتصالات والتكنولوجيا) في معادلة تقديم الخدمات المصرفية للعملاء في مجالات رئيسية من العمليات المصرفية، بما في ذلك: مدفوعات التجزئة والجملة، وعلاقات العملاء، وتوفير الائتمان، وتعبئة رأس المال، والبنية التحتية لمدفوعات التجزئة والجملة، وعمليات المقاصة والتسوية. ويتحقق كل ذلك من خلال استخدام مختلف وسائل التكنولوجيا المالية: الإنترنت، والهواتف المحمولة الذكية، والحوسبة عالية السرعة. وهذا يُسهم في خفض التكاليف التي يتحملها العملاء، وتوفير خيارات أوسع للحصول على التمويل للأفراد وأصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة الذين يفتقرون إلى الخدمات المصرفية الكافية، مما يحقق نموًا أعلى وأكثر شمولًا لجميع شرائح المجتمع. ومن ثم، فإن التكنولوجيا المالية سوف تساعد في تعزيز الشمول المالي من خلال تعزيز الوصول إلى الخدمات المالية المختلفة للفئات المحرومة وفي المناطق النائية (بن ناصر، جامعة، 2022).

المنهجية وطرق البحث:

منهج البحث:

اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي لتقصي وتحليل دور التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي من وجهة نظر موظفي مصرف الراجحي. واستندت الباحثة في دراسته على تقييم دقيق ومقارنة شاملة وتفسير معمق للبيانات، بهدف استخلاص نتائج تمهد الطريق لتقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات البناءة. ولتحقيق هذا الغرض، اعتمدت الباحثة على منهجين رئيسيين لجمع المعلومات وتحليلها، وهما كالآتي:

- استخدام الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات، حيث قام بتصميم استبانة مفصلة وسوف يتم توزيعها على (120) من موظفي مصرف الراجحي، والتي تم اختيارهم لتمثيل عينة الدراسة. هذا الاستبانة صُممت لتقيس واقع الشمول المالي في بنك الراجحي في ظل التوجه نحو التكنولوجيا المالية من خلال تحليل البيانات المجمعة من الاستبانات، يسعى الباحث إلى استخلاص نتائج دقيقة تعكس العلاقة بين التكنولوجيا المالية والشمول المالي في مصرف الراجحي بالمملكة العربية السعودية.

- اعتمد الباحث على مجموعة متنوعة من المصادر الثانوية لجمع البيانات والمعلومات اللازمة. تضمنت هذه المصادر دراسة معمقة للأبحاث السابقة، سواء تلك التي أُجريت في الوطن العربي أو تلك الصادرة عن مؤسسات أجنبية، مع التركيز على تلك التي تناولت موضوعات مشابهة لمجال الدراسة الحالية. بالإضافة إلى ذلك، تم الرجوع إلى مجموعة من المراجع الأكاديمية الرصينة، بما في ذلك الكتب العلمية والأبحاث المحكمة، لضمان الدقة والشمولية في تناول الموضوع. هذا التنوع في المصادر يعزز من موثوقية الدراسة ويساهم في بناء تحليل متكامل يعكس الواقع العملي للقطاع الخاص في المملكة العربية السعودية.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة الحالية من الموظفين في مصرف الراجحي بالمملكة العربية السعودية، وقد تم تحديد عينة البحث بصورة عشوائية لتشمل (120) موظفاً وموظفة من مختلف العاملين في هذا القطاع.

أدوات الدراسة:

في إطار إعداد الدراسة بـ "التكنولوجيا المالية ودورها في تحقيق الشمول المالي من وجهة نظر موظفي مصرف الراجحي"، سوف يتم تصميم استبانة خاصة وتوزيعها على 120 موظف يعملون بمصرف الراجحي بالمملكة العربية السعودية، والذين شكلوا عينة الدراسة.

حدود الدراسة:

1- الحد الموضوعي: التكنولوجيا المالية ودورها في تحقيق الشمول المالي من وجهة نظر

موظفي مصرف الراجحي.

2- الحد الزمني: الفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي 1446 هـ.

3- الحد المكاني: مصرف الراجحي بالمملكة العربية السعودية.

4- الحد البشري: موظفين مصرف الراجحي بالمملكة العربية السعودية.

المراجع:

- بن ناصر، عبد الحميد، جامعة، راضية مصدعا. (2022). دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي، وانعكاساتها على القطاع المصرفي، مجلة المدير، مج 9، ع3، 5-24.
- بوشارب، بسان، ودريد، حنان. (2022). مدى تبني البنوك التقليدية الجزائرية لخدمات التكنولوجيا المالية ودورها في تحقيق الشمول المالي: دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري. مجلة الأصل للبحوث الاقتصادية والإدارية، مج6، ع1، 87 - 105.
- بوشناف، فايزة. (2023). التكنولوجيا المالية كدعامة لتحقيق الشمول المالي في الجزائر: الواقع والآفاق. مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، مج6، ع2، 168 - 186.
- بوصفصاف، فوزية. (2024). دور التسويق الرقمي للخدمات المصرفية في تحقيق الشمول المالي: دراسة حالة مصرف قطر الإسلامي QIB. مجلة دراسات وأبحاث، مج16، ع4، 42 - 54.
- حيمر، ليندة. (2024). دور تطبيقات التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي: دراسة حالة المملكة العربية السعودية. مجلة الأصل للبحوث الاقتصادية والإدارية، مج8، ع2.
- السائح، محمد وفيق. (2021). التكنولوجيا المالية: مفهومها وكيفية الاستفادة من التكنولوجيا لتوليد قيم تجارية من خلال التكنولوجيا المالية: الحلقة 2. مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، ع113، 74 - 86.
- شاكير، نورا إدريس. (2022). دور التكنولوجيا المالية في إعادة هندسة العمليات الإدارية وتعزيز الشمول المالي للمصارف التجارية الليبية بالمنطقة الشرقية (دراسة نوعية)، المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات، مج3، ع 37، 515 - 540.

شبانة، السيد عوض السيد أحمد، وشاهين، عبد الحميد أحمد أحمد. (2023). نموذج مقترح لقياس أثر

الشمول المالي على القيمة الاقتصادية المضافة للبنوك التجارية المصرية: دراسة تطبيقية.

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، مج15، عدد خاص، 1 - 37.

شبكة، حازم السيد رضوان. (2023). التكنولوجيا المالية: مفهوم، تطور، مخاطر. مجلة ربحان للنشر

العلمي، ع40، 433 - 449.

صابر، محمد عبد العليم. (2023). التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي: دراسة تحليلية

لمجموعة من الدول العربية، مجلة إسكندرية للبحوث الإدارية ونظم المعلومات، مج 1، ع1،

95-110.

عبد الله، هدى محمد محمد. (2019). دور المعايير المحاسبية المرتبطة في تفعيل آليات ضبط

مخاطر التكنولوجيا المالية وأثرها على الخدمات المصرفية الرقمية المفتوحة: مسح ميداني.

المجلة العلمية للدراسات المحاسبية، مج1، ع1، 71 - 137.

عطية، أشرف إبراهيم. (2021). تعزيز الشمول المالي والتكنولوجيا المالية بين الفرص والتحديات.

المجلة الدولية للفقه والقضاء والتشريع، مج2، ع2.

قدوري، طارق، وزغدي، باديس. (2022). دور التكنولوجيا المالية في تطوير الخدمات المصرفية

لتحقيق الشمول المالي في الجزائر. مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، مج5، ع1، 865 -

884.

قلمام، سعدة، ومزيان، محمد توفيق. (2023). دور التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي

وجذب العملاء: قراءة في مؤشرات الشمول المالي العالمية. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية،

مج10، ع2، 356 - 380.

كرويسي، مروة. (2024). دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي: دراسة حالة مجموعة من

البنوك الجزائرية. كلية العلوم الاقتصادية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة.

مريم، زرقاطة، وهيبة، ضامن. (2023). واقع التكنولوجيا المالية في الوطن العربي ودورها في تعزيز

الشمول المالي، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، مح 4، ع1، 563-587.

معاندي، أمينة، وبوغازي، حسينة. (2024). الشمول المالي: الواقع والتحديات: الجزائر نموذجاً. مجلة

الباحث الاقتصادي، مج12، ع2.

نوافلة، ساجدة خالد سليمان. (2025). أثر التكنولوجيا المالية على أداء البنوك التجارية الأردنية. كلية

الأعمال، جامعة آل البيت.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Ediagbonya, V. and Tioluwani, C. (2023), "The role of fintech in driving financial inclusion in developing and emerging markets: issues, challenges and prospects", Technological Sustainability, Vol. 2 No. 1, pp. 100-119.

Khan, Habib & Khan, Shoaib & Ghafoor, Abdul. (2023). Fintech Adoption, the Regulatory Environment and Bank Stability: An Empirical Investigation from GCC Economies .

Lee, In & Shin, Yong Jae. (2017). Fintech: Ecosystem, business models, investment decisions, and challenges. Business Horizons .

Mohd Daud, Siti Nurazira & Ahmad, Abd Halim. (2022). Financial inclusion, economic growth and the role of digital technology .

Wan, Siyu & Hon, Lee & Sarma, Vengadeshvaran. (2023). Is Fintech good for green finance? Empirical evidence from listed banks in China.